

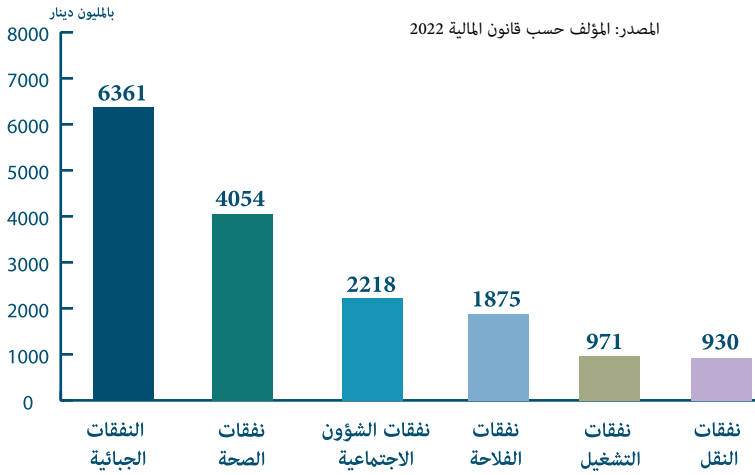
قراءة في الملحق عدد 12 النفقات الجبائية في تونس: توزيعها وانعكاساتها

النقاط الرئيسية:

- النفقات الجبائية تثقل كاهل الدولة وتزيد العبء على الطبقات الهشة
- 56% من النفقات لأهداف اقتصادية دون نتائج ملموسة
- 22% من إجمالي النفقات الجبائية لم يقع تقييمها غياب المعطيات
- من الضروري إجراء مراجعة شاملة للحوافز الضريبية

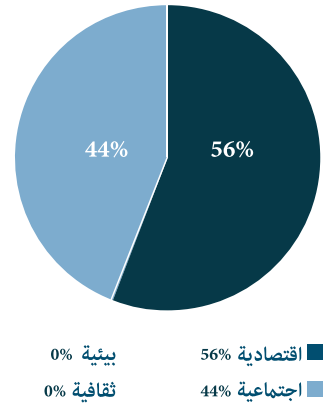
مجموعة من نفقات الدولة سنة 2022

المصدر: المؤلف حسب قانون المالية 2022



نسبة النفقات الجبائية حسب طبيعة الأهداف

المصدر: المؤلف حسب الملحق عدد 12 لقانون الميزانية 2024



بلغت كلفة النفقات الجبائية 6361.237 مليون دينار سنة 2022. تم توجيه 56% منها تلك السنة لأهداف اقتصادية، و44% منها لأهداف اجتماعية. بينما لا تزال النفقات الموجهة لأهداف بيئية وثقافية شبه غائبة. على الرغم من أن أكثر من نصف النفقات الجبائية وجهت لأهداف اقتصادية إلا أن المؤشرات تعكس وضع اقتصادي متدهور. إذ استمر مستوى النمو الاقتصادي في الانخفاض، حيث تراجع من 3.3% سنة 2021 إلى 2.5% سنة 2022، ليصل إلى 0.4% سنة 2023. كذلك بلغت نسبة البطالة 15.3% سنة 2022.

تمنح الحوافز الجبائية المخصصة للأهداف الاقتصادية عادة لتحفيز الاستثمار وتشجيع المستثمرين مما يحرك العجلة الاقتصادية ويخلق مواطن شغل. إلا أنه وفقاً لنتائج دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة التمويل الدولية (مجموعة البنك الدولي) في عام 2012، هنالك شك في مدى صحة هذه الفرضية. حيث استقصت الدراسة آراء عدد من المستثمرين وأشار حوالي 90% منهم إلى عدم وجود أهمية مركزية للحوافز الضريبية والمالية في اتخاذ قرار الاستثمار. يدل ذلك على ضرورة مراجعة السلطات المعنية للسياسات العامة للاستثمار والتصنيع والتنمية في تونس¹. حيث إن النفقات الجبائية والتي تشكل 11.67% من النفقات الحكومية لا تؤدي الهدف المطلوب منها بالصورة الكافية وفقاً للدراسة السابقة.

كذلك، فاقت كلفة النفقات الجبائية، النفقات المرصودة لمهام الشؤون الاجتماعية والصحة، والنقل، والتي لم تتجاوز 4% و7% و1.7% على التوالي من مجموع النفقات لعام 2022. أي أنه، رغم وجود نفقات جبائية موجهة لأهداف اجتماعية، إلا أن النظام الضريبي بحوافزه الجبائية يؤثر سلباً على تمويل الدولة للخدمات الاجتماعية بشكل فعال. فمن الأجدر توجيه النفقات التي تثقل كاهل الدولة بسبب التحفيز الجبائية إلى مهام أخرى تساهم في ضمان الحد الأدنى من العيش الكريم والكرامة للمواطنين.

¹Ben Rouine.Ch (2016), Bilan des incitations aux investissements en Tunisie, Observatoire Tunisien de l'économie

تقييم الحوافز الجبائية الممنوحة من الدولة:

هنالك نقص في المعطيات اللازمة حسب تعبير مصالح وزارة المالية لإجراء تقييم شامل للنفقات الجبائية. حيث إن 77 نفقة من أصل 349 نفقة، تمنح كحوافز جبائية لقطاعات مختلفة، لم تتوفر البيانات الخاصة بها وبالتالي 22% من مجموع النفقات غير مقيمة بسبب غياب هذه المعطيات.

بناء على ما سبق ولتحسين نجاعة الحوافز الجبائية لا بد من مراجعة القوانين الخاصة بها وربط الحوافز بأهداف دقيقة ترتبط بالرؤية الاقتصادية، الاجتماعية، والتنموية للدولة. كذلك، لا بد من إجراء تقييم ومراجعة للنتائج المتوقعة وما إذا تم تحقيقها أم لا. إضافة إلى ذلك، يجب تطوير إجراءات جمع البيانات أو تعيين موارد إضافية لتقييم النفقات وتعزيز المراقبة والمساءلة لتعزيز الشفافية لتقييمها حتى لا تتقل كاهل الدولة أكثر بتكاليف غير مجدية لتحقيق السياسة التنموية. وفقا لذلك التقييم يقع حصر الفوائد الناتجة عن النفقات وبالتالي إلغاء أو تعديل القوانين المتعلقة بها في حال لم تحقق نتائج ملموسة.

أخيراً، هنالك ضرورة لنشر الملحق رقم 12 الخاص بالحوافز الضريبية قبل نقاشات مشروع قانون المالية لإتاحة إجراء المراجعات والتعديلات اللازمة لصالح العدالة الضريبية، وإتاحة توزيع عادل أكثر للموارد الحكومية بما يخدم أهداف الطبقات الاجتماعية المختلفة.